مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٧/٤/١٣

قرار الاتهام فى أحداث الشغب بالاسكندرية

احـالة ١٧٦ متهمـا الى محكمـــة أمن الدولة العليـا

اذاع المستشار ابراهيم القليوبى النائب العام — فى بداية اعلانه لنتائج التحقيقات فى قضايا الشغب التى وقعت احداثها يومى ١٨ و ١٩ يناير الماضى — قرار الاتهام فى قضية التجمهر بمدينة الاسكندرية .

وقد شمل قرار الاتهام ٢٩٧ متهما بينهم ١٠٥ محبوسين على ذمة القضية بينما تم الافراج عن الباقين .

وينقسم قرار الاتهام الى ثلاثة اقسام :

■ قسم خاص بالمتهمين البالغين ويضم ١٧٦ متهما ، امـر النائب العام باحالتهم لمحكمة أمن الدولة العليا بالاسكندرية .. ومن بين هؤلاء المتهمين ١٣٩ عاملا و١٧ طالبا و٣ تجار و٨ عاطلين وصاحب ورشة ومصور وجزار ونرزى وكواغير .

وقد وجهت اليهم النيابة تهمة الاشتراك فى تجمهر من شـــانه أن يجعل السلم العام فى خطر .

ووقعت نتيجة اشتراكهم فى التجمهر — وبقصد تنفيذ الغرض المقصود منه — مع علمهم به الجرائم الاتية :

● التخريب العمد للمبانى والاملاك الحكومية والمرافق العـامة وشركات القطاع العام .

● تعريض سلامة وسـائل النقـل العامة وتعطلها عمدا — باشعال النار فى اكشاك ومحطات الهيئة العامة لنقل الركاب وعربات السكة الحديد .

● اتلاف الخطوط التليفونية بتحطيم أجهزتها واتلاف اسلاكها .

● التسبب عمدا فى انقطاع الاتصالات التليفونية بنزع أجهزة التليفونات وسرقتها

● نهب البضائع والامتعة بالقوة من الاستراحة المخصصة للسيد نائب رئيس الجمهورية والشركة المصرية للمـلاحة البحرية وغيـرها من الشركات العـامة والمحلات الخاصة .

● مقاومة السلطات ومنعها من اداء واجبها فى حماية المنشآت .

● اتلاف المحلات العـامة عمـدا بتهشيم زجاجها .

كمـــا وجـهت النيـــابة للمتهـم « فـؤاد متـولى أبو النصر الطـــالب بمدرسة رأس التين الثانوية العسكرية » الاشتراك فى تجمهر للتأثير على السلطات والتحريض علانية على قلب نظام الحكم القـائم ، وتوجيه الفـاظ وعبـارات مهينة لشخص السيد رئيس الجمهورية .

كماوجهت لثلاثة من المتهمين تهمة التجمهر لارتكاب جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال حيث قاوموا السلطات واعتدوا على رجال شرطة الورديان واتلفوا عمدا مبنى نقطة شرطة الورديان بقذفه بالحجارة لاطلاق سراح شقيقهم .

■ **والقسم الثانى** : خاص بالمتهمين الاحداث ويضم ١١٠ متهمين تتراوح اعمارهم بين ١٤ و ١٧ سنة بينهم ٥٤ طالبا و ٣٢ عاملا و ١٦ عاطلا و٧ بائعين و ٣ نجارين و ٣ كهربائيين وساجب مصنع تريكو .

وقد أمر النائب العام باحالتهم لمحكمة أحداث الاسكندرية لمحاكمتهم عن نفس تهمة التجمهر الموجهة الى البالغين بما نشأ عنها من جرائم .

■ **أما القسم الثالث** : من تقرير الاتهام فهو خاص باخفاء أشياء مسروقه ويضم ١١ متهما بينهم ٦ عمال وعاطلان وتاجر وتهوجى وحلوانى وقد امر النائب العام باحالتهم لمحكمة الجنايات لمحاكمتهم عن تهمة اخفاء الاشياء المسروقة والمتحصلة من جنايات التخريب والاتلاف والنهب خلال أحداث التجمهر والشغب

وصرح النائب العام خلال مؤتمر صحفى حضره المستشاران بدر المنياوى المحامى العام ورئيس المكتب الفنى للنائب العام ومصطفى عبد الرحمن المحامى العام لنيابة استئناف الاسكندرية بأنه كان قد تم القبض ـ خلال أحداث الشغب ـ على ٣٤٠ متهما افرجت النيابة عن ٤٣ منهم فور انتهاء التحقيق لعدم ثبوت أى اتهام ضدهم .. كما صرح بأنه سوف يتم اعلان جميع المتهمين بقرار الاحالة وقائمة ادلة الاثبات وان عقوبات الجرائم المنسوبة الى البالغين منهم عقوبتها الاعدام والاشغال الشاقة وتخفف هذه العقوبات فى حالة الاحداث صغار السن .

ويذاع اليوم قرار الاتهام فى قضية تجمهر دمنهور ويعقبه قرار الاتهام فى قضية التجمهر بالمنصورة ثم قضية المنيا ثم الجيزة ثم القاهرة بأقسامها الاربعة ويلى ذلك اذاعة تقارير الاتهام فى قضيتى التنظيمات السرية والتحريض على المظاهرات .

٢٩٧ متهما فى أحداث الشغب بالاسكندرية

احالتهم لمحاكم أمن الدولة والجنايات والاحداث

اتهامهم بالتخريب والحريق والنهب ومقاومة السلطات

اذاع المستشار ابراهيم القليوبى النائب العام — فى مؤتمر صحفى عقده أمس — تقرير الاتهام فى قضية التجمهر بمدينة الاسكندرية .

وقد شمل قرار الاتهام ٢٩٧ وتهما أمر النائب العام باحالتهم الى المحاكم المختصة .

وقد قدم النائب العام للتقرير ببيان شرح فيه وقائع الاحداث التى جرت بالاسكندرية خلال يومى ١٨ و ١٩ يناير الماضى ونتائج التحقيق الذى باشره على امتداد ثلاثة اشهر خمسة من رؤساء النيابة و٢٠ من اعضائها .

قال النائب العام : « انه عقب رفع اسعار بعض السلع اجتاحت مدينة الاسكندرية منذ حوالى الساعة التاسعة صباح يوم ١٨ يناير الماضى مظاهرات بدأت بعمال شركة الترسانة البحرية ، وانضم اليهم بعض عمال الشركات المجاورة واتخذت هذه المظاهرات طريقها الى داخل المدينة .. يردد أفرادها الهتافات المثيرة ويعتدون على قوات الشرطة والامن بقذفهم بالحجارة واخذوا يطوفون بشوارع المدينة ثم توجهوا الى منطقة الكليات الجامعية حيث انضم اليهم عدد من طلبة هذه الكليات واثر ذلك تحول المتظاهرون من مجرد ترديد الهتافات والتحدى الى تخريب المبانى والاملاك العامة والخاصة وقد استمروا على ذلك طوال الليل وصباح اليوم التالى ١٩ يناير وقد تم القبض على ٣٤٠ شخصا من بين هؤلاء المتجمهرين وقدمت النيابة العامة من هؤلاء ٢٩٧ شخصا للمحاكم وافرجت عن ٣٠ فور انتهاء التحقيق معهم ولم يشملهم الاتهام .

وقد قدم الى محكمة امن الدولة العليا ١٧٦ متهما من البالغين الذين يزيد سنهم على ١٨ سنة ونسبت اليهم جرائم التخريب والنهب وتعطيل المواصلات التليفونية وسرقة اجهزتها ومقاومة السلطات واتلاف الاموال الخاصة والتى وقعت جميعها تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر .

كما قدمت ١١٠ من المتهمين الاحداث الذين يقل سنهم عن ١٨ سنة الى محكمة احداث الاسكندرية بنفس الاتهامات بالاضافة الى ١١ متهما نسبت اليهم جريمة اخفاء اشياء متحصلة من الجنايات السالفة تقرر احالتهم لمستشار الاحالة لتقديمهم الى محكمة جنايات الاسكندرية .

وقد بلغ عدد المتهمين المحبوسين حتى الان ١٠٥ متهمين من بينهم ٧٢ من البالغين و٣٣ من الاحداث الذين يزيد سنهم عن ١٥ سنة ولم يبلغوا الثامنة عشرة بعد .

وقال النائب العام ان الذين احيلوا للمحاكمة ليسوا فقط ممن قاموا بالتخريب بل ايضا الاشخاص الذين ساهموا فى التجمهر وقت حصوله ومسئوليتهم ثابتة ومقررة . كما بلغت قيمة الخسائر التى احدثها المتهمون بالاسكندرية مليون جنيه .

وفيما يلى نص تقرير الاتهام بالنسبة للبالغين .. يشمل التقرير ١٧٦ متهما وقد اتهمتهم النيابة « بانهم فى يومى

١٨ و ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ بمدينة الاسكندرية اشتركوا مع آخرين مجهولين فى تجمهر مؤلف من اكثر من خمسة اشخاص من شأنه أن يجعل السلم العام فى خطر ، وكان الغرض منه التأثير على السلطات العامة فى أعمالها وارتكاب جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال حالة كونهم حاملين اسلحة وآلات من شأنها احداث الموت.

وقد وقعت — حال اشتراكهم فى هذا التجمهر وبقصد تنفيذ الغرض المقصود منه (مع علمهم به — الجرائم الآتية :

١ — خربوا عمدا مبانى واملاكا عامة مخصصة لمصالح الحكومة والمرافق العامة وشركات القطاع العام والجمعيات ذات النفع العام ، بأن وضعوا النار عمدا فى مبانى منطقة غرب الاسكندرية الطبية (وادارة العامرية التعليمية) ونقط شرطة شريف والشهداء ومحطة الرمل وكشك امن «ابراهيم الشريف» واربع دراجات بخارية للشرطة والاتحاد الاشتراكى بالمنشية ، والشركة المصرية للملاحة البخرية ، واحد مخازن الجمارك ، وعدد من اكشاك المجمعات الاستهلاكية ، ومنقولات وكشك حراسة الاستراحة المخصصة للسيد نائب رئيس الجمهورية واكشاك ومحطات الهيئة العامة لنقل الركاب ، وسيارتين لها ، وعربات نطار للسكة الحديد بخط ابو قير ، وفى سيارة لمرفق الاسعاف ، وفى اخرى لمحكمة استئناف الاسكندرية ، وفى مبنى بنك الاعتماد والتجارة الدولى ، وفى اخشاب حول مبنى السنترال الرئيسى بالمنشية وقذفوا بالحجارة واجهته ومبنى سنترال الاوتو والعديد من المبانى الخاصة بالمصالح الحكومية وشركات القطاع العام ومركبات الهيئة العامة لنقل الركاب (كما حطموا عددا من اكشاك المجمعات الاستهلاكية واكشاك المرور والاشارات المنظمة لحركته (فخربوا كل ما سلف ذكره) وكان ذلك فى زمن هياج وفتنة وبقصد احداث الرعب بين الناس واشاعة الفوضى

٢ — عرضوا الخطر عمدا سلامة وسائل النقل العامة البرية وعطلوا سيرها بأن اشعلوا النار فى اكشاك ومحطات الهيئة العامة لنقل الركاب وعربات قطار السكة الحديد لخط ابى قير ووضعوا على قضبانه قطعا حديدية لاعاقة سير القطارات عليها ، وقذفوها بالحجارة مما ادى الى توقف حركة سيرها .

٣ — أتلفوا فى زمن هياج وفتنة الخطوط التليفونية وجعلوها غير صالحة بأن حطموا اجهزتها واتلفوا اسلاكها مما ادى الى انقطاع الاتصالات .

٤ — تسببوا عمدا فى انقطاع المواصلات التليفونية التى انشأتها الحكومة وذلك بأن نزعوا اجهزة التليفونات واستولوا عليها .

٥ — نهبوا واتلفوا بالقوة الاجبارية البضائع والامتعة من الاستراحة المخصصة للسيد نائب رئيس الجمهورية والشركة المصرية للملاحة البحرية وغيرها من الشركات العامة والمحلات الخاصة (بأن اقتحموا المبانى والاماكن المودعة بها تلك البضائع والامتعة (واستولوا عليها واتلفوها .

٦ — استعملوا القوة والعنف مع موظفين عموميين ومكلفين بخدمة عامة لحملهم على الامتناع عن اداء وظيفتهم بأن هاجموا رجال الشرطة والامن المركزى بالاسكندرية وقذفوهم بالحجارة وتعدوا على بعضهم بالعصى لمنعهم من اداء واجباتهم فى حماية المنشآت والاموال العامة والخاصة (وفض التجمهر) حالة كونهم يحملون اسلحة بيضا وقطعا

حديدية » فأحدثوا بالضباط والجنود الاصابات الموصوفة بالتقارير الطبية .

٧ ــ اتلفوا عمدا اموالا ثابتة ومنقولة لا يمتلكونها ، وذلك بأن هشموا زجاج المحلات المملوكة لحسن محمد محمد بدر ولما يربو على سبعين شخصا مما جعل حياة الناس وامنهم فى خطر .

ووجهت النيابة للمتهم رقم ١٧٣ « فؤاد متولى أبو النصر » الطالب بمدرسة رأس التين الثانوية العسكرية انه اشترك مع آخرين مجهولين فى تجمهر للتحريض علانية على قلب نظام الحكم القائم وكراهته والازدراء به ، وإهانة السيد رئيس الجمهورية بأن قاد تجمهرا الى مبنى محافظة الاسكندرية طاف به طرقات المدينة مرددا هتافات بعبارات ماسة بشخص السيد رئيس الجمهورية و دعوا الى قلب نظام الحكم القائم فى البلاد وتتضمن التحريض بالقائمين عليه ، واثارة السخط والبغضاء ضدهم وزعزعة الثقة بهم

كما وجهت النيابة للمتهمين ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ وهم البقال أحمد محمد حسن وشقيقاه صبحى ومرسى تهمة التجمهر واستعمال القوة والعنف والاعتداء على رجال الشرطة واتلافهم عمدا مبنى نقطة شرطة الورديان بأن قذفوا واجهته بالحجارة فاتلفوا زجاج نوافذه .

وقد تضمنت قائمة ادلة الثبوت ٢٤ شاهدا

الخسائر .. مليون جنيه

تبين من المعاينات التى اجريت للمبانى والاملاك المخربة وكذلك من البلاغات المقدمة عقب احداث التجمهر ان المتجمهرين وضعوا النار عمدا فى مبانى الشركة المصرية للملاحة البحرية والاتحاد الاشتراكى العربى بالمنشية ومنطقة غرب اسكندرية الطبية وادارة العامرية التعليمية بشارع السبع بنات ونقطة شرطة شريف والشهداء ومحطة الرمل ، وبنك الاعتمادوالتجارة الدولى ، وفى أحد المخازن الجمركية ، وفى محطة اتوبيس سانت كاترين بالمنشية ، وأكشاك ومحطات الهيئة العامة لنقل الركاب بميدان التحرير وميدان عرابى ، وعربات قطار السكة الحديد لخط ابى قير ، وسيارتى نقل عام للركاب [أتوبيس] وسيارة مرفق الاسعاف رقم ٥٦٥ محافظة الاسكندرية ، والسيارة رقم ٢٢٠٨٠ حكومة لمحكمة استئناف اسكندرية ، وفى اربع دراجات بخارية لشرطة ، وفى منقولات وكشك حراسةالاستراحة المخصصة للسيد نائب رئيس الجمهورية وأجهزة التليفون الخاصة به وببعض المنشآت الاخرى ، وفى عديد منأكشاك بيع الخضر والفاكهة التابعة لشركة اسكندرية للمجمعات الاستهلاكية ، كما حطموا واجهات مبنى السنترال الرئيسى بالمنشية وسنترال الاتو بميدانالجمهورية وعدة مكاتب بريد وتلغراف ، وخربوا عدة اكشاك خاصة بالهيئة العامة لنقل الركاب والاكشاك والاشارات المنظمة لحركة المرور ومبانى نقطتى مطافىء الشاطبى والرمل ، وعدة مبان للادارات التعليمية بمحافظة الاسكندرية ، وعدد من السيارات الخاصة بالشرطة والاسعاف والمطافىء ومركبات النقل العام للركاب وغير ذلك من المبانى والاملاك المملوكة للحكومة ولشركات القطاع العام موضحة تفصيلا بالاوراق، كما تبين من المعاينات التى اجريت والبلاغات المقدمة من اصحاب المحلات الخاصة أن عديدا من المحلات والاملاك الخاصة قد اتلفت ، وقد بلغت قيمة

المتلكات العامة والخاصة المخربة والمنهوبة وفق ما امكن تقديره حوالى مبلغ مليون جنيه .

١١٠ متهمين احالتهم لمحكمة الاحداث

وقد شمل القسم الثانى من قرار الاتهام ١١٠ متهمين من الاحداث الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٧ سنة ووجهت النيابة لهم نفس تهمة التجمهر الذى ادى الى جرائم التخريب العمد وتعريض وسائل النقل العامة للخطر واتلاف الخطوط التليفونية ونهب البضائع والامتعة بالقوة ومقاومة السلطات ، وامر النائب العام باحالتهم لمحكمة احداث الاسكندرية ..

كما شملت قائمة أدلة الثبوت ٤٨ شاهدا و ٩ ملاحظات من اعترافات المتهمين ومعاينة الخسائر .

١١ متهما باخفاء اشياء مسروقة

أما القسم الثالث من قرار الاتهام فقد شمل ١١ متهما اخفوا اشياء مسروقة متحصلة من جنايات التخريب والاتلاف والنهب ، وقد أمر النائب العام باحالتهم لمستشار الاحالة تمهيد التقديمهم لمحكمة الجنايات .

وتضم قائمة أدلة الاثبات ١٨ شاهدا بينهم المقدم محمود عبد الرازق رئيس وحدة مكافحة جرائم المال الذى شهد بأن المتهم الاول « أحمد شريف » اشترى ٥ صوان فضية ومحولا كهربائيا نهبها المتجمهرون من الاستراحة المخصصة للسيد نائب رئيس الجمهورية بمبلغ/١٦٥ قرشا ، كما اشترى المتهم الثانى — ابراهيم مصطفى — ٤كؤوس من الكريستال بمبلغ ٥٠ قرشا .. كما تم ضبط باقى المتهمين يخفون بعض المنقولات المنهوبة من نفس الاستراحة

وقد بلغت أوراق التحقيق فى هذه القضية ٣ آلاف صفحة ، قام المستشار بدر المنياوى المحامى العام ورئيس المكتب الفنى للنائب العام بمراجعتها وتصفية مراكز المتهمين فيها ، وذلك بمعاونة صلاح محمد وسلامة شاهين وصلاح زايد وسليمان عبد المجيد وماهر الجندى ومحمد زكى ونجيب يونس ودكتور مراد رشدى رؤساء النيابة واعضاء المكتب الفنى .